الباب الثالث

فى

الإنتـــــــاج

الفصـــل الحادى عشر

الإنتـــــاج

من دراستنا فيما سبق وجدنا أن دراسة السوق تتطلب معالجة موضوعين :

الأول : جانب الطلب وكيف يتحدد .

الثانى : جانب العرض .

وبعد دراسة موضوع الطلب نبدأ فى معالجة العرض الذى يتعاون مع الطلب على تحديد الأثمان .

١ - معنى الإنتاج قديما :

إن الذى يدفع المنتجين إلى عرض منتجاتهم فى السوق ، هو جانب الطلب من قبل المستهلكين . ويقتضى عرض السلع والخدمات القيام بعمليات الإنتاج المختلفة .

وقد تطورت نظرية الإنتاج كغيرها من النظريات الاقتصادية الأخرى تطورا كبيرا منذ عهد الطبيعيين . فقد نظر الطبيعيون إلى الإنتاج على أنه خلق المادة ، ولهذا اعتبروا الزراعة هى العمل المنتج الوحيد ، فالأرض فى رأيهم تعطى الكثير من الطيبات من بذور قليلة ولهذا فهى منتجة ، بينما نظروا إلى التجارة والخدمات الأخرى على أنها أعمال غير منتجة .

ولكن بعد أن قام النظام الاقتصادى الحديث على المتخصص لم يعد هناك احتمال لتقسيم الأنشطة المختلفة إلى منتجة وغير منتجة .

٢ - معنى الإنتاج فى المفهوم الحديث :

ذهب الفكر الحديث إلى اعتبار الإنتاج ليس خلق المادة كما ظن الأولون ، وإنما هو خلق المنفعة ، أو إضافة منفعة جديدة . بمعنى آخر إيجاد استعمالات جديدة لم تكن موجودة من قبل . فالخلق ليس من صنع الإنسان ، وإنما هو من عمل ينفرد به الخالق المبدع سبحانه وتعالى ، وكل ما فى طاقة الإنسان ومقدرته إنما هو تغيير شكل المادة بما يتناسب وطرق إشباعها للحاجات .

وقد تعارف الاقتصاديون على إطلاق الإنتاج على :

أولاً : تلك العمليات التى تغير من شكل المادة فتجعلها صالحة لإشباع حاجة ما. أو بعبارة أخرى تلك العمليات التى من شأنها خلق المنفعة أو زيادة المنفعة وهذه هى المنفعة الكلية مثال ذلك تحويل الأخشاب إلى موائد أو أسرة وغيرها.

ثانياً : عمليات النقل من مكان تقل فيه منفعة الشىء إلى مكان آخر تزيد فيه المنفعة دون تغيير شكلها ، وهذه هى المنفعة المكانية.

ثالثاً : عمليات التخزين ، حيث يضيف التخزين منفعة إلى السلعة ، هى الاحتفاظ بها لحين حاجة الناس إليها ، وقد يقتضى التخزين إجراء بعض العمليات الشكلية ولكنها تظل محتفظة بمادتها الأصلية فيطلق عليها المنفعة الزمنية. مثال ذلك الاحتفاظ بالفواكه والخضروات عن طريق التبريد ، وكذلك الاحتفاظ بمياه الفيضان عن طريق الخزانات والسدود.

رابعاً : الخدمات التى من شأنها تسهيل عملية التبادل ، فالتبادل من شأنه أن يزيد من المنفعة ، والمنفعة التى تنتج عن هذه الطريق يطلق عليها المنفعة التملكية.

خامساً : أما أصحاب المواهب العقلية كالمهندس والطبيب والمدرس والمحامى وعمال المحال العامة ومؤسسات النقل والسياحة وغيرها. هؤلاء جميعاً ولو أنهم يقدمون علمهم لأفراد هم فى مسيس الحاجة إليهم إذ يشبعون هذه الحاجات إنما يقومون بالإنتاج وإن لم يكن فى صورة مادية.

هذا الإنتاج غير المادى يطلق عليه الخدمات.

نخلص من ذلك أن العملية الإنتاجية ، لا تعنى عملية الخلق ذاتها. وإنما تعنى خلق المنفعة أو زيادتها ، وهى بهذا تشمل السلع والخدمات. ويتم التبادل فى السوق عن طريق الأثمان. هذه الأثمان لا تتوقف على طلب المستهلكين على هذه المنتجات فحسب ، وإنما أيضاً على تكاليف الإنتاج. غير أن التكاليف بدورها تعتمد على كميات العوامل المختلفة اللازمة لإنتاج منتج معين من ناحية ، وعلى الأثمان التى يجب أن تدفع لوحدات هذه العوامل فى مقابل استخدامها فى الإنتاج من ناحية أخرى. ولو ذهبنا إلى مدى أبعد فى التحليل نجد أن أثمان خدمات عوامل الإنتاج تتحدد بطلب المنشآت التجارية على هذه العوامل ، ومقدار الكميات المناحة من هذه العوامل عند الأثمان المختلفة من ناحية ، وعلى طبيعة المنافسة فى أسواق عوامل الإنتاج من ناحية أخرى. وفى النهاية نجد أن سلوك التكاليف يتوقف على المدى الذى يتغير فيه المنتج نتيجة التغير فى المستخدم من العوامل المختلفة.

من هذا المنطلق ، وكخطوة اولى نحو تحليل سلوك التكاليف عند كل مستوى من مستويات المنتج ، وكأساس لتحليل الطلب على عوامل الإنتاج بواسطة المنشآت الموجودة فى السوق ، كان من الضرورى ان تعطى العناية الكافية لنظرية الإنتاج.

ونظرية الإنتاج إذا ما تعمقنا فى دراستها نجد أنها تهتم بشرح طبيعة دوال الإنتاج ، أى العلاقة الدالية بين كميات المستخدم من العوامل الإنتاجية وكميات المنتج التى يعطينا إياها استخدام هذه العوامل. هذه الدوال ، فى أى حالة معينة تتحدد بصفة عامة بالاعتبارات الفنية ، والقانونية ، والنظام الاقتصادى القائم.

وفيما يتعلق بالتحليل الاقتصادى نجد أنه يهتم ببيعة هذه الدوال ، وبدلالتها فى إيجاد التوافيق المثالية ، وكذلك بسلوك تكاليف الإنتاج عندما تتغير أحجام المنتج.

ويمكن تصنيف دوال الإنتاج إلى مجموعتين رئيسيتين :

الأولى : المعاملات الفنية الثابتة.

الثانية : المعاملات الفنية المتغيرة.

ويقصد بالمعاملات ، كميات العوامل الضرورية لإنتاج وحدة واحدة من ناتج معين. فإذا كانت توافيق معينة يمكن استخدامها لإنتاج عدد معين من وحدات المنتج ولا يمكن إحلال أى عامل محل الآخر ، فإن المعاملات فى هذه الحالة يطلق عليها بالمعاملات الثابتة. غير أن حالات المعاملات الفنية الثابتة عادة ما تكون محدودة بعمليات كيميائية معينة ، أو تتوقف على معادلات رياضية محددة. أما إذا كان يمكن استخدام توافيق مختلفة لإنتاج منتج معين بإحلال عامل محل آخر ، فإن المعاملات فى هذه الحالة تكون متغيرة.

وتنقسم دراسة نظرية الإنتاج تبعاً لذلك إلى قسمين رئيسيين :

القسم الأول : يختص بسلوك المنتج عندما تكون بعض العوامل متغيرة والأخرى ثابتة.

القسم الثانى : يختص بسلوك المنتج عندما تكون جميع العوامل متغيرة.

مما سبق نرى أن الإنتاج ذو أهمية بالغة ، وهو يشمل أنواعاً عديدة جداً من حياتنا الاقتصادية. وتظهر هذه الأهمية إذا قمنا بدراسة حجم الإنتاج فى دولة ما ، إذ أن ذلك سوف يمكننا من الحكم على مستوى المعيشة هل هو منخفض أم مرتفع ،

اذا قارنا حجم الإنتاج فى هده الدولة منسوبا الى حجم السكان بحجم الإنتاج النسبى فى دولة أخرى. فالإنتاج إذن هو اساس ما يحصل عليه الأفراد من السلع والخدمات ، وبالتالى هو أساس الرفاهة الاقتصادية بشرط أن يكون توزيعه بطريقة عادلة.